

هذه الفكرة الأخيرة للطائفين والعنصريين الفرنسيين الكاثوليكين (الذين هم بالطبع «علمانيون»)، فهؤلاء أنفسهم لم يعتقدوا أنها فكرة صادمة عندما سعوا، كأقلية من المستوطنين، لإجبار غالبية المستعمرين للاندماج في ثقافتهم - بغض النظر عن ماهية ثقافتهم بالطبع.

لا يعرف المرء إن كان من المتوقع من الفرنسيين المسلمين تبني سبل التعذيب وأساليب القتل وعدم التسامح «العلماني» الفرنسية الكاثوليكية كجزء من عملية الاندماج. فإذا كان هذا هو المطلوب فعلاً، إذاً فقد جرى دمج ثلاثة فرنسيين مسلمين فقط لا غير، وهم الأخوان شريف وسعيد كواشي، الذين هاجموا مكاتب شارلي ابيدو، وأحمدي كوليبالي، الذي هاجم المتجر اليهودي.

لكن ما هو مذهب فعلاً هو رفض الحكومة الفرنسية الاعتراف بالنجاح الفائق للأخوين كواشي بالاندماج في الثقافة «الفرنسية» حيث طلبت من الحكومة الجزائرية دفنهما في الجزائر - وهي بلد لم يزرها الأخوان أبداً - وليس في فرنسا حيث وُلدا وتم دمجهما بطريقة نموذجية. رفضت الحكومة الجزائرية على الفور الطلب الفرنسي بالسماح بدفن مواطنين فرنسيين على أراضيها. وقد حصلت فرنسا على الإجابة ذاتها من حكومة مالي، التي رفضت أيضاً طلب الحكومة الفرنسية بدفن جثة المواطن الفرنسي كوليبالي على أراضيها.

ورغم فظاعة ما اقترفه الرجال الثلاثة، فإن جرائمهم تبدو هزيلة عديداً وباهتة بالمقارنة مع الفظائع الفرنسية الكاثوليكية الأكثر قسوة بكثير ومع جرائمها «العلمانية» التي وصلت إلى حد الإبادة الجماعية في مختلف أنحاء العالم. ولو بقي كوليبالي والأخوان كواشي على قيد الحياة، لكان عليهم تعلم العديد من الدروس الإضافية في القسوة والتعصب وعدم التسامح العنيف قبل أن يتمكنوا من الانخراط والذوبان والاندماج بالكامل في الثقافة الفرنسية الكاثوليكية العلمانية الحقة.

أما باقي الفرنسيين المسلمين، فيواصلون مقاومة الاندماج والذوبان في الثقافة الفرنسية الكاثوليكية العلمانية ويستمررون في رفضهم محاكاة المتعصبين واللامتسامحين والعنصريين الفرنسيين الكاثوليكين «العلمانيين» والقلية من المسلمين الذين حذوا حذوهم. أما رد غالبية الفرنسيين المسلمين على الدعوات الفرنسية الكاثوليكية والعلمانية المتكررة للاندماج فهو رد صريح: «لا نريد الاندماج بثقافة كهذه، لكن شكراً لدعوتكم على أي حال» أو في لغة الفرنسيين «الحضارية المصقولة»: (Merci, très peu pour nous).

* أستاذ السياسة والفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك، وصدر له أخيراً كتاب «الإسلام في الليبرالية» في اللغة الإنكليزية

الفرنسي في هذه الفترة. فعندما فتحت القوات الفرنسية النار على سيارة مدنية عام 2011، ما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين في أفغانستان، بينهم امرأة حامل وطفل، أعرب وزير الدفاع الفرنسي جيرار لونغيه عن «حزنه العميق» لمقتلهم، لكنه أضاف أن تصرف الجنود كان دفاعاً عن النفس حيث «رفضت» السيارة «التوقف رغم التحذيرات المتكررة».

أما الدعم الفرنسي المستمر للجهاديين في سوريا، بما في ذلك التسهيلات الفرنسية وتسهيلات حلف شمال الأطلسي، إن لم يكن تشجيعه، للمسلمين الفرنسيين بالانضمام للمعارك في سوريا، فيكذب الرعب الرسمي لدى الفرنسيين الكاثوليكين من صعود «داعش» وممارساته لقطع الرؤوس. حيث

تشمل تقديرات الذين قتلوا على أيدي الفرنسيين أكثر من مليون فييناامي ومليون جزائري

يبدو وكأنما قد تم اندماج المتطوعين الفرنسيين المسلمين مع داعش بشكل جيد للغاية في الثقافة الفرنسية الكاثوليكية، لا سيما في ما يتعلق بالتعصب، وعدم التسامح، وقطع الرؤوس - والأخيرة من الاختصاصات الثقافية الفرنسية العلمانية، حيث استمرت الدولة الفرنسية بإعدام المجرمين بقطع رؤوسهم بالمقصلة حتى عام 1977، وكان آخر شخص قطعت الدولة رأسه في فرنسا، من قبيل الصدفة، مجرم فرنسي مسلم.

هن يستوجب الدمج؟

فرنسا هذه هي فرنسا التي تتهم مواطنيها المسلمين برفض الاندماج في ثقافتها، والتي لا تسائل نفسها البتة عن السبب الذي لا يجعلها تفكر بأنه ينبغي عليها أن تندمج في ثقافتهم. فالفرنسيون المسلمون هم أيضاً جزء من فرنسا ومن ثقافتها مثلهم مثل الفرنسيين الكاثوليكين، خصوصاً أن فرنسا لم تعد ملكية حصرية للكاثوليكين ليفعلوا بها ما يشاؤون. ربما كان بإمكان الفرنسيين الكاثوليكين (هل نسميهم Gaulois؟) أن يتعلموا بعضاً من التسامح من الفرنسيين المسلمين. فالفرنسيون المسلمون هم من تحمل وتسامح لعقود طويلة وما زالوا يتحملون ويتسامحون قدر استطاعتهم مع العنصرية والتعصب وعدم التسامح الفرنسي الكاثوليكي. فهل بإمكان الفرنسيين الكاثوليكين أن يتعلموا أن يتسامحوا مع تسامح الفرنسيين المسلمين؟ على الرغم من الصدمة التي يمكن أن تسببها

يجب على الفرنسيين من خلفية إسلامية جزائرية في فرنسا أن يندمجوا في ثقافة فرنسية متخيلة، يُزعم أنها علمانية، وبالتأكيد ليست مسيحية!

ومن غير الواضح ما إذا كان قد سبق استيعاب ودمج الأقليات الفرنسية مثل البريتونيين، والكورسيكيين، والباسكيين، والألزاسيين - اعتقد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عام 2011 أن الآخرين ما زالوا يعيشون في ألمانيا لا داخل حدود فرنسا - بشكل كامل في هذه «الفرنسية» المزعومة أم ما زالوا بانتظار تعليمات جديدة لاتمام عملية الدمج.

قيم الجمهورية

في أعقاب الهجوم على مكاتب مجلة «شارلي ابيدو» الذي قام به رجلان فرنسيان مسلمان، والهجوم على متجر يهودي فرنسي قام به ثالث (تم تحديد الأصول الجغرافية لآباء هؤلاء الرجال على الفور من قبل وسائل الإعلام الفرنسية وقدمت على أنها وثيقة الصلة، إن لم تكن المسبب الرئيس لجرائمهم)، اقترح الرئيس الفرنسي السابق من أصول كاثوليكية مجرية نيكولا ساركوزي (جده لأمه يهودي يوناني اعتنق الكاثوليكية عندما تزوج من جدته)، «طرد أي إمام [فرنسي] يحمل وجهات نظر لا تحترم قيم الجمهورية».

ليس واضحاً ما إذا كان ساركوزي سيوافق على أن يُطرد هو نفسه إلى المجر أو اليونان في حال تبنيه وجهات نظر "لا تحترم قيم الجمهورية". ويظل من غير الواضح أيضاً ما إذا كان ينبغي أن يكون هذا مصير القساوسة الكاثوليك والحاخامات اليهود الفرنسيين إن قللوا من احترام هذه القيم؛ ولكن إذا كان وضع اليهود تحت حكم فيشي مؤشراً، فحتى الحاخامات أيضاً لن يكونوا بمنأى عن هذا المصير.

وعلى عكس التصور الذاتي لمعظم الفرنسيين الكاثوليكين، فإن مشكلة الثقافة الفرنسية الكاثوليكية «العلمانية» المعاصرة والمهيمنة تكمن أصلاً في افتقارها إلى الصقل، حيث أن العنصرية الفرنسية تعتبر عن نفسها في معظم الأحيان في طرق مبتذلة ووقحة تخلو من العبارات اللطيفة والتجميلية. وفي هذا، يختلف الفرنسيون عن أقرانهم الأميركيين والبريطانيين، حيث غالباً ما تصاغ عنصرية الأخيرين بلغة أطف اجتماعياً، وإن كانت تخفي من ورائها ذات الابتذال العنصري. لكن العنصرية الفرنسية الكاثوليكية تتطابق في ابتذالها ووقاحتها مع العنصرية اليهودية الإسرائيلية، التي لا تستسبغ أيضاً، وفي معظم الأحيان، الأطناب ومستحضرات التجميل اللغوية.

تتواصل اليوم سياسات الحكومة الفرنسية وجرائمه في مالي، وفي ليبيا وأفغانستان، وهي أبرز ثلاثة مواقع للتدخل العسكري

منغمسون بالتأمل الفلسفي، ومثقفين ملتزمين، وكمدافعين عن العلمانية، أو ما يسمونها بـ "laïcité".

والسمة الأخيرة هذه، أي العلمانية المزعومة، هي التي أصبحت جزءاً من العنصرية الرسمية وغير الرسمية ومن الحملات الطائفية التي يروج لها الفرنسيون الكاثوليكين، «العلمانيون» بالطبع، ضد الفرنسيين المسلمين، ناهيك عن المسلمين خارج فرنسا. ومن هنا يوصف المسلمون الفرنسيون على أنهم من أصول جغرافية ودينية وثقافية أجنبية، من خارج فرنسا، وهي تهمة لا توجه البتة للمواطنين الفرنسيين من أصول إيطالية وألمانية وروسية وإسبانية ومجرية مهاجرة.

إذا أصر الفرنسيون الكاثوليكون أنه كان يجب على المسلمين واليهود الجزائريين أن يصبحوا فرنسيي الثقافة في الجزائر تحت الحكم الفرنسي الكولونيالي (ويقال إن اليهود الفرنسيين من أصول جزائرية نجحوا في عملية التحول الثقافي هذه عادة استصدار مرسوم كريميو عام 1870 الذي حول اليهود قانونياً من جزائريين إلى مواطنين فرنسيين، وهي الحالة القانونية التي ألغيت في وقت لاحق في ظل نظام فيشي المتعاون أثناء الحرب العالمية الثانية، كاشفة بذلك عن هشاشة التسامح الفرنسي الكاثوليكي)، فإن نفس الفرنسيين الكاثوليكين هم من يصرون اليوم على أنه



دولية لمكافحة الإرهاب

ويمكن القول ان التعاون الدولي هو الخلفية القانونية لإدارة الدولية، وقد أوجدته الحاجة بهدف احلال السلام والأمن الدوليين. إن السياسة المعتمدة في دولة ما يمكن أن تنسحب بانثارها على الدول الأخرى.

وأكثر ما يتجلى التعاون الدولي لإدارة الشؤون الدولية في مجال عمل المنظمات والمؤسسات الدولية التي يركز عملها بشكل أساسي ووفقاً لما جاء في موانئها إلى التعاون الدولي، حيث جاءت النصوص الدولية لتؤكد التعاون الدولي بطريقة مباشرة وواضحة، وهذا ما نلاحظه بشكل واضح في ميثاق الأمم المتحدة.

لكن سرعان ما تكشف الأمر عن عدم فعالية التعاون لإدارة الشؤون الدولية أو أقله إدارة الأزمات الدولية، فالتعاون يترك للدول مساحات أوسع من الحرية في اتخاذ القرار بالتعاون ويحدد شكل هذا التعاون.

هذه الإدارة يمكن أن تفعل من قبل التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، حيث هناك

ارتباط بين الإدارة الدولية والتنظيم الدولي، فهذه الإدارة لا تعمل خارج هذا التنظيم.

وقد رافقت نظريات التنظيم الدولي، دعوات نحو إقامة حكومة عالمية للقضاء على الفوضى الدولية. لذلك نقول إنه بدلاً من الاستئثار من قبل تحالف تقوده أميركا وتشن من خلاله الحرب على «داعش»، وبدلاً من استخدام الإدارة الدولية كمفهوم لحل الأزمات الاقتصادية، الأفضل استثمارها بشكل ناجح في مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال توحيد الجهود الإقليمية والدولية وترك الخلافات والتعنت السياسي جانباً لا سيما من قبل دول لطالما اتهمت بدعم الإرهاب، حتى الوصول إلى تشكيل تحالف ناجح في مواجهة «داعش»، والاعتماد على ما تقدمه الأمم المتحدة من قرارات واستراتيجيات لمكافحة الإرهاب.

ج: الحك الافضل تحالف إقليمي

الإرهاب يمس حالياً منطقتنا العربية

والإسلامية، لذلك من الأفضل، تشكيل تحالف عربي إسلامي والتعاون في هذا الإطار لمحاربة الإرهاب، ومنع تمدد هذا الإرهاب نحو كل الدول العربية والإسلامية، لا سيما أن ميثاق الأمم المتحدة أقر الفصل الثامن للحديث عن التنظيمات الإقليمية، حيث تنص المادة 52 أنه ليس في هذا الميثاق ما

هن الافضل تشكيل تحالف عربي إسلامي والتعاون في هذا الإطار لمحاربة الإرهاب

بحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد «الأمم المتحدة» ومبادئها.

لكن بموضوعية، يمكن القول إن تشكيل تحالف إقليمي حالياً قد تمنعه، الخلافات القائمة بين الدول الإقليمية، ولكن يمكن في حال توحدت الجهود تشكيله وتفعيله. وبقى الأساس في مكافحة هذا الإرهاب، العمل على منع انتشار الأفكار الهدامة والتكفيرية التي تغذيه.

* صحافي لبناني